ما اضيف اليه غيرا اذا وقعت بعد غير ليس وهو الصحيح المؤيد بالسماع خلافا لمن زعم ان
قولهم لا غير لحن واعلم ان كلمة غير في ليس غير في محل نصب عند المبرد على انه خبر ليس
واسمه محذوف تقديره ليس معلومه غير النحو وفي محل رفع عند الزجاج على انه اسم
ليس وخبره محذوف تقديره ليس غير النحو معلومه واما غير في لا غير فمحلها بحسب
المعطوف عليه سم باختصار اي لا التعريف فيكون من قصر الموصوف اي لا عمرو
فيكون من قصر الصفة وبني على الضم هذا مذهب البصريين واما الكوفيون فيبنونه
على الفتح نحو لا ريب فيه يس وذكر بعض النحاة المراد ببعض النحاة هو الفاضل
الرضي قدس سره وكتب ايضا قوله وذكر الى ايراد على عد المصنف لها من طرق العطف سم
وكتب ايضا قوله وذكر بعض النحاة الخ وعليه فهي معطاة حكم العاطفة من افادة
القصر وعبارة سم قوله ليست عاطفة ينبغي على هذا ان القصر حاصل ايضا لحصول
العطف في المعنى اه وفي يس ان الكلام على هذا ليس من طرق القصر ونقله
عن الاطول لكن الوجه الاول بل لنفي الجنس والخبر محذوف اي لا غيره عالم او معلوم له
او نحوه معطوف على مقول القول وهو جملة زيد يعلم الخ وكان الظاهر ان يترك
الشم اي لجعل زيد يعلم النحو لا غيره ونحو زيد يعلم النحو لا سواه لكن لما كان الغرض الاهم من
قول المصنف او نحوه بيان انه لا اختصاص للفظ لا غير هنا فانه قد يتوهم اختصر في التعبير
على رجوع ضمير نحوه للا غير تدبر يس مثل لا ما سواه في الاول وقوله ولا من عداه
في الثاني والاصل في الثلاثة الخ قال الفنري وكما يترك الاصل الاول كراهة الاطناب
يترك هذا ايضا في مثل قولك ما زيدا ضربت وما انا قلت اذ القصد به قصر الفعل على
غير المذكور لا قصر عدم الفعل على المذكور كما هو الحق فيكون النص بما ينفي لا بما
يثبت اه بقي انه يرد عليه ما قال الرعي من انه يلزم منه ان يكون نحو ما جاء القوم الا
زيد على خلاف الاصل لانه نص فيه على المنفي والمثبت جميعا ولم يقل بذلك احد الا
ان يمنع انه نص فيه على المنفي لان القوم ولم ينص فيه على الافراد واحدا واحدا واجاب
بعض الافاضل بان الكلام في الاستثناء المفرغ كما صرح به المصنف واقول انما خص
المصنف الكلام بالمفرغ لانه محل خفاء كما ستقف عليه يس وفي الاطول الاقتصار على
المثبت في النفي والاستثناء واجب كما ستعرف فلا يصح من حق ان الاصل فيه ذكر
بلا العاطفة يعني لا مطلق النفي كما توهمه بعض الشارحين اذ لا دليل على امتناع
ما زيد الا قائم وليس هو بقاعد يس وكتب ايضا قوله النفي بلا العاطفة ليس المراد
ان هذا الحكم مختص بالنفي بلا بل العطف ببل كذلك لكن الموضع هنا خصوص
النفي بلا بقرينة الدليل والا فلا خفاء في امتناع ما زيد الا قائم بل قاعد لكن بدليل اخر
لا بما ذكره اه وكان الدليل الاخر هو ما ذكروه من ان بل تنقل حكم ما قبلها الى ما
بعدها من المثبت وتقرر حكم ما قبلها من المنفي وتثبت ضده لما بعدها على ما فيه
يس

C17

بيت بتصرف ما يا كان الموضع هنا خصوص النفي بلا لان المقصود هو الترتيب الثاني
وبين الاخيرين وكما لا يصح ما زيد الا قائم بل قاعد لا يصح انما زيد قائم بل قاعد وتميمي انا
بل قيسي كما في الاطول لا قاعد انظر هل يصح بدل لا قاعد لا عمرو ومثلا شيخنا والمتردد
الظاهر انه لا يصح لانه وان لم يكن المعطوف بها منفيا قبلها لكنه يوهم ان النزاع في قيام
زيد وعمرو لا في قيام زيد وقعوده الذي هو فرض الكلام يس وقد يقع مثل
ذلك في كلام المصنفين لا في كلام الله تعالى بل ولا في كلام البلغاء الذين يستشهد
بكلامهم مطول رضي الله عنه وقد وقع في كلام الزمخشري ما هو ممن يستدل بتراكيبه عند
الشيخ والسيد وغيرهما الا ان يقال لعل هذا منه مذهب له مخالف للجمهور فلا
يستدل بكلامه فيما لم يخالف الجمهور يس سم ومن الاطول وهما ينبغي ان يتغلظ
فيه نظر من يسلك في المزاولة ما يكاد يشتبه بالجمع بين لا والنفي والاستثنا
وهو ما يؤكد به النفي والاستثنا وهو من صورة العطف بلا وهو جملة مستقلة
جيء به للتأكيد ليس الا ومنه قول الكشاف وما هي الا شهوات لا غير فانه لم يقصد عطف
الغير على شهوات بل جعل لا غير جملة مستقلة تاكيدا للقصر واراد به لا غير الشهوات
موجودة فكانه قيل ما هي الا شهوات ما هي الا شهوات وكيف لا يسمع هذا المسلك من لغة
ومن عداه الشيخ المحقق من الجمع الذي يقع في كلام المصنفين واوضح به دعوى انه مما
يكثر في الكشاف ونكاد ان نجتري بانكار الوقوع فيه ولا كاف احمع حذف لان تنفي
بها ما اوجبته للمتبوع هذا ظاهر في مثل جاءني زيد لا عمرو لكنه يشكل بمثل زيد قائم
لا قاعد لان المنفي بها القاعد وهو لم يوجب للمتبوع اي القائم والجواب انه نفي بها
ثبوت القاعد لزيد بعد ايجاب ثبوت القائم لزيد فقد وقع للمتبوع ايجاب الثبوت لزيد
وهذا الثبوت منفي بلا عن التابع كذا في الحفيد وغيره وقال في الاطول كان مراده
نفيه ما اوجب للمتبوع عما بعدها او نفي ما بعدها عما اوجب له المتبوع او نفي
التعلق بما بعدها بعد التعلق بالمتبوع ليشمل جاءني زيد لا عمرو وزيد قائم لا قاعد
وضربت زيدا لا عمرا الا انهم تسامحوا في البيان واكتفوا بذكر المسند في العطف على
المسند اليه واعتمدوا على المقايسة لظهور الحال بعد هذا القدر من البيان
ونحو ذلك كالمستلة هو منفي قبلها بما النافية فلزم التكرار وكذا الكلام في
ما يقوم الا زيد نفيت القيام عن عمرو وبكر وغيرهما فلا يصح ان تقول ما يقوم الا زيد
لا عمرو وكتب ايضا ما نفعه من قصر الصفة على الموصوف والاولى عند ما زيد الا قائم
من قصر الموصوف على الصفة لا يقال الخ حاصله ان مراد المصنف بقوله بغيرها غير
مفرع لا وحينئذ يكون المثال المذكور صحيحا وقوله لانا نقول الخ حاصله ان المراد ما
غير شخصه لا ومثله لا اخرى قبلها فلا يصح المثال هذا يقتضي جواز الحلال
المصنف يشترط الا ان لا يكون ذلك المنفي منفيا قبلها بغيرها لا بها اي مصير لا العاطفة
الحروف المثال المذكور نقضا بغير شخصها لا الاولى هذا الداخلة في جملة الثنا المنفية

وفائدة انما يستدل

Copyright © King Saud University